

أنظمة الحكم الاستعمارية في القارة الإفريقية

خضعت القارة الإفريقية -كما رأينا سابقاً- إلى العديد من الدول الاستعمارية التي اتبعت نظاماً تتفق ومصالحها في استغلال المناطق التي تحتلها، وتستطيع قمع كل تحرك شعبي مناهض لها. ولكن على الرغم من اختلاف أنظمة الحكم الاستعمارية من دولة إلى أخرى، إلا أنها جميعها متشابهة من حيث الأهداف والنتائج.

أولاً- أنظمة الحكم الاستعمارية في إفريقيا:

١- نظام الحكم الاستعماري البرتغالي:

من الصعب أن نجد فلسفة استعمارية برتغالية واضحة المعالم، على الرغم من أنها من أقدم الدول الاستعمارية في القارة، فقد أسهمت الظروف التاريخية الخاصة بالبرتغال، وما تعرضت له من هزات داخلية، وعدم توافر القادة والمصلحين فيها، إلى عدم تبلور نظريات سياسية خاصة بالبرتغال يمكن تطبيقها في المستعمرات، وكانت النتيجة أن تأرجحت السياسة الاستعمارية البرتغالية بين الاستغلال والاستيطان، وبين التفرقة العنصرية والإدماج، وبين النهوض بالأهالي ومعاملتهم معاملة الرقيق. وبشكل عام، حتى عام ١٩٣٣ هدفت الإدارة الاستعمارية البرتغالية إلى فرض السيطرة على المستعمرات واستغلالها. ولم يكن الوطنيين الأفارقة في نظر هذه الإدارة سوى رقيق متخلف أو قبائل مشاغبة يجب قمعها وتهديتها.

ومع وصول حكومة سالازار إلى سدة الحكم في البرتغال، أصبحت السياسة البرتغالية تهدف إلى الإدماج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمستعمرات البرتغالية في إفريقيا. حيث وضعت دستور عام ١٩٣٣ والذي هدف إلى:

- توحيد الإدارة في يد الدولة البرتغالية.
 - الربط بين اقتصادها واقتصاد المستعمرات.
 - إلزام حكومة الإدارة المحلية في المستعمرات بتدعيم سيادة الدولة فيها.
- وقد هدف هذا الدستور إلى رسم صورة واضحة المعالم عن إمبراطورية موحدة.

ومنذ عام ١٩٥١ أدخلت الحكومة البرتغالية مجموعة من القوانين والتشريعات جعلت من المستعمرات البرتغالية أقاليم برتغالية فيما وراء البحار، حيث قسمت إدارة شؤون المستعمرات بين ثلاث هيئات هي ١- مجلس الأمة، ٢- مجلس الوزراء، ٣- وزارة المستعمرات (وزارة ما وراء البحار). وجعلت مقر الهيئات الثلاث في العاصمة البرتغالية لشبونة.

١- مجلس الأمة:

أختص هذا المجلس بمهمة التشريع بناء على توصيات يقدمها وزير المستعمرات.

٢- مجلس الوزراء:

أ- كان هذا المجلس يباشر المهمات التنفيذية في المستعمرات

ب- ويتمتع بحق إصدار القوانين الخاصة بالمستعمرات دون الرجوع إلى مجلس الأمة.

ج- وكان من بين اختصاصاته الموافقة على القروض التي تعقدتها المستعمرات.

د- ومنح الامتيازات المختلفة للدول والهيئات الأجنبية.

هـ- وتعيين الحكّام العموميين وإقالتهم.

و- والإشراف على النواحي الاقتصادية في المستعمرات إشرافاً تاماً عن طريق لجان تابعة له.

٣- وزارة المستعمرات:

أ- تعتبر مسؤولة عن الجهاز الإداري في كل مستعمرة.

ب- مراقبة نشاط الإرساليات الدينية.

ومن الناحية النظرية، كان وزير المستعمرات مسؤولاً مسؤولية كاملة عن توجيه الجهاز

الإداري المحلي، ومراقبته والتعاون معه، كما يقوم بالتعرف على مشكلات المستعمرات من خلال مفتشين تابعين له.

آ- حكومة الإدارة المحلية في المستعمرات:

(١)- الحاكم العام:

يتم اختياره من رجال السلك العسكري، ويمثل السلطة العليا في المستعمرة، وهو المسؤول

عن وحدتها السياسية، ومن أهم الميزات التي يتمتع بها:

- له الحق في تعيين رجال الإدارة الذين يتعاونون معه ومراقبتهم
- يقوم بتحديد أوجه الإنفاق في الميزانية العامة، وإعداد مشروعاتها لتعرض على الحكومة البرتغالية

- هو المسؤول عن حماية المواطنين الأفارقة وإرشادهم

ويساند الحاكم ثلاث شخصيات، تسيطر بشكل فعلي على المستعمرات، وهم السكرتير العام وسكرتيران محليان.

(٢) - المجلس التشريعي:

ويتكون من أعضاء منتخبين يمثلون مصالح الكنيسة، ودوائر المال والأعمال، والعمال البرتغاليين، ولم يكن هناك تمثيل للأفارقة فيه.

(٣) - المديرون ورؤساء المراكز:

كان على رأس كل وحدة إدارية مدير عام يستمد سلطته من الحاكم، له صلاحياته في وحدته الإدارية، وكان على رأس كل مركز إداري رئيس. وكان الرؤساء يشكلون أهم طبقة إدارية بعد الحاكم العام، لأن رئيس المركز كان:

- يمثل سيادة الدولة البرتغالية في مركزه
- يحافظ على النظام والأمن
- يحافظ على كرامة البرتغال وشرفها
- يقوم بجمع الضرائب
- يباشر السلطة القضائية
- وهو المسؤول في معظم الحالات عن تنظيم تشغيل الأفارقة

ب- المذهب الاستعماري البرتغالي بين النظرية والتطبيق:

تعد سياسة الإدماج التي تبنتها حكومة سالازار منذ عام ١٩٣٣ قناعاً مزيفاً، فقد أعلنت الحكومة البرتغالية مبدأ المساواة بين البرتغاليين والأفارقة، وبنفس الوقت أعلنت سياسة تعترف بمبدأ التفرقة الحضارية والثقافية. فقد كانت حكومات الإدارة المحلية تنظر إلى تعليم الإفريقيين وتمدّهم نظرة استخفاف.

وقد كان نشر التعليم في المستعمرات أمراً غير ممكن، بسبب ظروف العمل الإجباري وفقير الدولة وتخلف المستعمرات من الناحية الاقتصادية، وعدم توفر الحد الأدنى من الجهاز التعليمي والثقافي.

ونتيجة لذلك كله أصبحت حلماً بعيد التحقق في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي. يضاف إلى ذلك صعوبة الحصول على الجنسية البرتغالية ومن ثم الاندماج في المجتمع البرتغالي، فقد وضعت شروط صعبة للحصول على الجنسية وهي

١. أن يجيد اللغة البرتغالية قراءة وكتابة
٢. أن يكون قد بلغ ١٨ من العمر
٣. أن يكون مسيحياً كاثوليكياً
٤. أن يكون من حملة إحدى الشهادات في الدراسات العليا

٥. أن يثبت بأنه يحصل على دخل كاف له ولأسرته

٦. أن يكون قادراً على دفع الضرائب المقررة

٧. أن يكون حسن السيرة والسلوك

وقد أدى ذلك إلى ضآلة عدد الأفارقة الذين حصلوا على الجنسية، ونجوا من الخضوع لسياسة التفرقة العنصرية والقيود المفروضة على أبناء جلدتهم.

وتعرض الأفارقة في المستعمرات لأبشع أنواع الاستغلال الاقتصادي، من خلال استغلال اليد العاملة في أعمال الزراعة وتسخير العمال في الأعمال العامة، إضافة إلى تصدير المزارعين إلى المستعمرات المجاورة.

ومن جهة أخرى، أجبرت الشركات التجارية البرتغالية المزارعين الأفارقة على زراعة مساحات شاسعة من القطن، وهو محصول لا يستهلكونه، ثم تقوم بشرائه بأسعار قليلة جداً وتخضم من السعر ثمن البذور والسماد والقروض، وغالباً ما يخرج المزارع صفر اليدين، وعندما كانت هذه الشركات تسمح بزراعة بعض المحاصيل الأخرى كالرز كانت تجبر المزارع على بيع كافة المحصول لها وبالسعر الذي تحدده.

كما كبلت الإدارة الاستعمارية البرتغالية الحريات الشخصية بالقيود والأغلال، فمنعت تشكيل الأحزاب السياسية، وإصدار الصحف باللغات الإفريقية، حصرت إصدار الصحف البرتغالية بالبرتغاليين فقط، ومنعت انتقال الأفارقة دون إذن مسبق من رئيس الشرطة، وكان عليهم الحصول على بطاقة انتقال لدخول المدن.

٢- نظام الحكم الاستعماري الفرنسي:

سيطر التفكير العسكري على السياسة الاستعمارية الفرنسية، لأن القادة والضباط والجنود الذين اشتركوا في عملية الغزو هم الذين أصبحوا حكاماً في المستعمرات الجديدة، فقاموا بتحطيم الزعامات المحلية وانتزعوا منها كل سلطة أو نفوذ وحاربوا ولاء الناس لها. ومارسوا الحكم المباشر دون الاستعانة بهذه الزعامات. وقد ساد على حكم المستعمرات طابع المركزية. فالسلطات تتبع من رئيس الجمهورية الفرنسية، وتندرج هبوطاً إلى وزير المستعمرات ثم الحاكم للإقليم، فحكام المناطق وحتى صغار الإداريين. وقد مرّ نظام الحكم الفرنسي بمرحلتين أساسيتين، الأولى تمتد حتى عام ١٩٤٦، والثانية ما بين ١٩٤٦ و ١٩٦٠.

أ- نظام الحكم حتى عام ١٩٤٦:

أدرك الفرنسيون أن بقاء الحكم المباشر يستلزم اعتماد **سياسة الإدماج** (وتعني فرنسة الشعوب الإفريقية)، أي فرض اللغة والثقافة ومفاهيم الحياة ونظم المؤسسات السياسية والاجتماعية الفرنسية على المستعمرات الإفريقية، بحيث يستوعبها الأفارقة فيصبح لهم كيانهم الاجتماعي والثقافي متفرنساً تماماً كالفرنسيين الأوروبيين أنفسهم. وتتم هذه العملية من خلال تثقيف وتربية

وتعليم طويل الأمد، إضافة لاستخدام وسائل الترغيب والترهيب لتحويل الأفارقة إلى فرنسيين(ومنها استخدام الفرنسيون لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي، فقبول الأفريقي لهذا القانون يعطيه ميزات التمتع بالمواطنة الفرنسية، ومن يرفضه يخسر كل حقوق هذا القانون).

ولكن المعارضة الإفريقية الشديدة لهذه السياسة، إضافة إلى تطور الأوضاع الاقتصادية الفرنسية، واشتداد التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أدى إلى ظهور أفكار جديدة ضد سياسة الإدماج، فطُرح بدلاً عنها سياسة المشاركة أو الارتباط، وبمعنى أدق **فرنسة النخبة المختارة**، وتهدف إلى خلق زعامات إفريقية تستطيع قيادة الشعوب والمجتمعات الإفريقية بالاتجاهات المرسومة لها من قبل الإدارة الفرنسية، مما يسهل لفرنسا تطبيق سياسة الإدماج على هذه النخب والزعامات بدلاً من فرنسة المجتمع بكامله، بحيث تصبح هذه النخب مستوعبة للغة والثقافة والتراث الفرنسي، وأن تتشكل نفسيتها ومفاهيمها بما يسود المجتمع الفرنسي من مظاهر الحضارة والمدنية، بشرط أن تبقى هذه النخب على صلة دائمة بمجتمعاتها الإفريقية وزعاماتها، حتى تصبح جسراً أو وسيطاً بين الحكومة الفرنسية والشعوب الإفريقية، وقد حققت هذه السياسة بعض النجاح في البداية، وظهرت قيادات إفريقية الانتماء فرنسية التفكير، وتعاونت بلا حدود مع السلطات الفرنسية، ولكن فيما بعد ازداد ارتباط هذه الفئات بفرنسا وضعف اتصالها بالمجتمعات الإفريقية وتأثيرها فيها.

وقد خضعت الشعوب الإفريقية عموماً(باستثناء الكومونات الأربع في السنغال، والتي كانت تعد امتداداً لفرنسا ما وراء البحار) لقانون خاص هو **قانون الأهالي**.

وأخذ هذا القانون الصفة الرسمية في المستعمرات منذ عام ١٩٢٤، وهو يخول السلطات الإدارية في المستعمرات حق إنزال عقوبات جزائية بأبناء المستعمرات، ومنها إنزال عقوبة السجن لمدة ١٥ يوم دون إعطاء أي مبرر قانوني، وبشكل عام عمل قانون الأهالي على إضفاء الصفة الشرعية والقانونية على الممارسات التعسفية الفرنسية في المستعمرات في كافة المجالات، كما حرم هذا القانون الأفارقة من حرياتهم الأساسية.

ولم تشهد فترة مابين الحربين تطوراً في أسلوب الإدارة الفرنسية في المستعمرات، ولكن قيام الحرب العالمية الثانية وانهيار فرنسا السريع ونشوء حكومة فرنسا الحرة في المنفى، أوجدت موقفاً ثورياً في العلاقات الإفريقية الفرنسية، فقد ظهر الكثير من الزعماء الأفارقة والذين تجاوبوا مع التطورات الجديدة وطالبوا بمزيد من السلطات المحلية والحكم الذاتي على أساس الارتباط والمشاركة مع فرنسا. وفي أواخر الحرب تمكنت حكومة فرنسا الحرة من طرد حكومة فيشي الموالية للألمان، ثم دعت إلى عقد مؤتمر في **برازافيل** عاصمة الكونغو الفرنسية في شباط ١٩٤٤، بحضور حكام المستعمرات الفرنسية، ورجال الإدارة، وبعض أعضاء البرلمان، وممثلي اتحاد الشركات التجارية، وبغياب إفريقي كامل. حيث:



- استبعد المؤتمر منح أي نوع من الاستقلال للمستعمرات
- وركز على مشاركة الأفارقة في إدارة شؤون بلاده
- وضرورة تمثيل المستعمرات في الجمعية الوطنية الفرنسية، والمجالس المنتخبة
- ومعالجة المشكلات الاجتماعية، والتعليم والضمان الاجتماعي
- والتطوير الاقتصادي في المستعمرات

ب- نظام الحكم بين ١٩٤٦-١٩٦٠:

بموجب دستور عام ١٩٤٦ والذي نصّ على أن الجمهورية الفرنسية وحدة لا تتجزأ وتسري قوانينها على جميع الممتلكات التابعة ما لم ينص على غير ذلك. ونصّ الدستور على تكوين الاتحاد الفرنسي من الأطراف التالية:

- ١- الجمهورية الفرنسية وهي المتروبول (فرنسا الأوربية ومديريات الجزائر وما وراء البحار)
- ٢- أقاليم ما وراء البحار وهي المستعمرات الإفريقية
- ٣- الدول الشريكة وهي مراكش وتونس ودول الهند الصينية
- ٤- الأقاليم الشريكة وهي مناطق الوصاية الفرنسية في الكاميرون وتوغو.

وفي ظل دستور ١٩٤٦ تم تمثيل المستعمرات الإفريقية في الجمعية الوطنية الفرنسية، وفي مجلس الجمهورية والاتحاد الفرنسي، وتكونت في كل إقليم جمعية برلمانية إقليمية ذات سلطات محلية محدودة تشبه مجلس المديريات الفرنسية.

وحدث تطور جزئي في العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها الإفريقية بصدر قانون عرف باسم القانون الإطار عام ١٩٥٦، والذي منح الحكومة الفرنسية حق إصدار لوائح قانونية تهدف إلى إصلاح وتغيير العلاقات الفرنسية الإفريقية دون الرجوع للبرلمان.

وإزاء تطور الأوضاع الدولية ونمو الحركات الوطنية الإفريقية أصدر الجنرال ديغول (رئيس الجمهورية الخامسة الفرنسية) دستور عام ١٩٥٨ والذي نصّ على أن تكون فرنسا مع الجمهوريات الإفريقية التي تقبل هذا الدستور "رابطة الجماعة الفرنسية" وهي اتحاد فيدرالي بين جماعات مستقلة، وتتكون حكومة الجماعة الفرنسية من رئيس الجمهورية الفرنسية ومندوب عن كل جمهورية من جمهوريات الجماعة وسكرتير عام ومستشار فني، وهذه الحكومة مسؤولة عن السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد والتعليم العالي، وفيما عدا ذلك تتمتع كل جماعة من الجماعات بسلطاتها الكاملة، وتقدم فرنسا لها المعونة الفنية والإدارية، ويحق لكل جمهورية الانفصال عن الجماعة في المستقبل.

ولكن عملياً، عدّت فرنسا مستعمراتها الإفريقية مصدراً للمواد الخام، وسوقاً لتصريف منتجاتها، وتوظيف رؤوس الأموال، كما تجاهلت الحضارة الإفريقية، ولجأت إلى سياسة التجهيل،

وعدم الاهتمام بالصحة والخدمات الصحية والعامة، كما قامت بقمع الحريات وحظر العمل بالسياسة ومنع الصحافة.

ولم يستمر هذا النظام سوى سنتين فقد اضطرت فرنسا عام ١٩٦٠ إلى الاعتراف باستقلال دول الجماعة الفرنسية، وعقدت مع كل دولة منها معاهدة تحدد نوع العلاقة بين البلدين.

٣- نظام الحكم الاستعماري البريطاني:

كان الهدف الأساسي للحكم البريطاني، هو ضمان المصالح البريطانية، وتوفير السبل للاستغلال الاقتصادي عن طريق اتخاذ الإجراءات العسكرية والحربية، وقد قسمت بريطانيا مستعمراتها إلى قسمين أ- مستعمرة التاج، ب- المحمية.

أ- مستعمرة التاج:

وهي الأرض التي تمكن البريطانيون من الاستيلاء عليها بإحدى الطرق التالية: الغزو، الشراء، الاحتلال، التعاقد مع حاكم محلي (شيخ قبيلة)، أو دولة أجنبية. وتتبع إدارياً لوزارة المستعمرات البريطانية، ويعتبر سكانها رعايا بريطانيون، وتكون السلطة في ظل مستعمرة التاج بيد الحاكم البريطاني الذي يسيطر على الإدارة والشرطة، وله الحق في اتخاذ ما يشاء من القرارات دون الرجوع إلى البرلمان، وله سلطة إصدار التشريعات والتنظيمات. وقد طبق هذا النظام في جميع المناطق الساحلية في غرب القارة.

II- المحمية:

وهي الأرض التي بسط عليها ملك بريطانيا حمايته إما بإجراء منفرد من طرفه، أو بموجب اتفاقيات مع الرؤساء والحاكم المحليين. وتتبع إدارياً لوزارة المستعمرات، واعتمد البريطانيون هذا النظام في المناطق الداخلية وبخاصة الإسلامية.

وبشكل عام تميز الحكم البريطاني بوجود نظامين أ- نظام الحكم غير المباشر، ب- نظام الحكم المباشر.

أ- نظام الحكم غير المباشر:

خضعت المستعمرات البريطانية (أوغندا، زنجبار، باسوتولاند، ساحل الذهب، نيجيرية الشمالية، التوغو، الكاميرون) لنظام الحكم غير المباشر والذي وضع أسسه المفوض السامي **فريدريك لوغاردي**، وينص على :

١- كسب ولاء الطبقة الحاكمة الإفريقية لصالح الحكم البريطاني، وحكم

المستعمرات من خلالها.

٢- اقتصار دور الحاكم العام البريطاني على تقديم النصيحة والمشورة لهذه الطبقة

الحاكمة الوطنية.

٣- تطبيق التقاليد والأعراف السائدة والتي لا تتعارض مع النفوذ البريطاني.

وفي هذا النظام يتمتع الحاكم العام بالسلطات العليا:

- فهو ممثل التاج البريطاني
 - ويتبع وزير المستعمرات مباشرة
 - ويصدر أوامره وتعليماته إلى الحكام الوطنيين
 - ويحق له عزل الحاكم المحلي في حال معارضته تنفيذ أوامره
- ويعين إلى جانب الحكام الوطنيين، موظفون بريطانيون لهم صلاحيات الحاكم العام، ويرأس كل إدارة من إدارات الحكومة موظف بريطاني كبير وساعده وكيل.
- وفي كثير من الأحيان كان البريطانيون أمر التشريع للسلطات الوطنية، مادام تشريعهم لا يتعارض مع النفوذ البريطاني.

وترافق مع نظام الحكم غير المباشر تطبيق مبدأ التدرج نحو الحكم الذاتي ويقوم هذا المبدأ على إشراك الزعماء الأفارقة إشراكاً شكلياً وتدرجياً في حكم البلاد، بدءاً من المجلس الاستشاري، ومروراً بالجمعية الاستشارية التي تتدرج لتصبح جمعية تشريعية، تشكل نواة البرلمان. ويكون لها حق التشريع في المستعمرة بما لا يتعارض مع نفوذ بريطانيا.

وخلال هذه المراحل يبقى الحكم بيد الحاكم العام البريطاني للمستعمرة، وقد تطول هذه المرحلة أو تقصر حسب اشتداد عود الحركة الوطنية ونضوجها.

ب- نظام الحكم المباشر:

خضعت مستعمرات (الصومال، كينية، تنجانيقة، روديسية، نيسا لاند، بتشوالاند، سيراليون، غامبيا، جنوب نيجيرية، السودان) لنظام الحكم المباشر.

وفي هذا النظام يتمتع الحاكم العام البريطاني للمستعمرة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية. ويتصرف تصرف الحاكم المطلق، يضع من القوانين ما يشاء دون الالتزام بمشورة أحد ولو شكلياً. ويكلف مساعديه من مديري المناطق، ورؤساء المراكز البريطانيون بتنفيذها.

يساعد الحاكم العام في إدارة المستعمرة مجلس الحاكم، ويتكون من خمسة أعضاء (وهم السكرتير العام، السكرتير الإداري، السكرتير المالي، السكرتير القضائي، المفتش العام)، وجميعهم بريطانيون.

وقد ادعت بريطانيا أن لها في هذه المستعمرات مهمة حضارية تتمثل في تنصير السكان وتقديم الغذاء والدواء لهم، وتعليمهم مع بعض التدريب المهني.

وجدير بالذكر أنه في بعض الأحيان كان يطبق النظامين في المستعمرة الواحدة، كما جرى في نيجيرية حيث خضعت المستعمرات الشمالية الإسلامية لنظام الحكم غير المباشر، أما المناطق الجنوبية كانت خاضعة للحكم المباشر. ولكن جميع هذه المناطق كانت خاضعة في المسائل السياسية لحك الحاكم البريطاني المطلق.

وعلى الرغم من التطورات الدستورية في نظام الحكم البريطاني للمستعمرات، فإن الهدف كان تسهيل مهمة الإدارة الاستعمارية البريطانية، وضمان استغلالها لموارد المستعمرات الاقتصادية والبشرية. لذلك فقد كانت السلطة في نهاية الأمر بيد المستعمر البريطاني الذي كان يسخر المستعمرات لخدمة المصالح البريطانية المختلفة.

٤- نظام الحكم الاستعماري البلجيكي:

خضعت الكونغو خلال الحكم البلجيكي لنظام استغلالي أناني ووحشي، فقد فرض ممثلو الملك نظام العمل الإجباري (ضريبة العمل العينية، تزويد الدولة والشركات التجارية بكميات معينة من الكاوتشوك، إلخ)، واستخدموا الكرياج لإرغام الأفارقة على الامتثال لطلباتهم، وقاموا بإحراق القرى المتمردة وذبحوا أهلها.

ولكن بعد أن أصبحت الكونغو مستعمرة بلجيكية عام ١٩٠٨، بدأ البرلمان منذ عام ١٩١٠، بإصدار القوانين التي ألغت بالتدريج الامتيازات التي كانت تتمتع بها الشركات التجارية الأوروبية، واستبدلت الضريبة العينية بالضريبة النقدية، ومنحت الأفارقة حرية التصرف بتعريف منتجاتهم.

وسرعان ما قام نظام الحكم الاستعماري البلجيكي بتطبيق (السياسة الأبوية) وتتلخص هذه السياسة في أن تقدم بلجيكا لأبناء الكونغو ما يقدمه الأب لأبنائه من رعاية، وتشمل المأكل والملبس والرعاية الصحية، و قد استخدمت لتطبيق هذه السياسة ثلاث هيئات وهي:

- الإدارة الحكومية وكانت تتولى شؤون الأمن والصحة والمواصلات
- الكنيسة الكاثوليكية واهتمت بشؤون الدين والتعليم
- الشركات التجارية التي تقوم باستغلال المناجم، وعلى عاتقها تقع مسؤولية تأمين حياة مريحة للعمال، ودفع أجور مجزية لهم، وتنظيم وسائل الراحة لهم.

وطبعاً هذا الكلام نظري، وعملياً فقد خضعت الكونغو لنظام الإدارة المركزية المطلق. فملك بلجيكا يقوم بإصدار المراسيم الخاصة بالكونغو بناءً على توصية وزير المستعمرات، والذي يُعد المرجع الأول لحاكم الكونغو العام الذي يتمتع بسلطة مطلقة، وعلى إرادته يتوقف أمر تنفيذ القوانين التي ترد من وزارة المستعمرات. ويساعد الحاكم العام وكيل يعين بمرسوم ملكين وكلاهما بلجيكيان. وقسمت الكونغو إلى ستة أقاليم لكل منها حاكم ووكيل، وقسمت الأقاليم إلى مديريات، والمديريات إلى مراكز. ويعين الحاكم العام كلاً من حكام الأقاليم والمديرين وجميعهم من البلجيكيين، أما رؤساء المراكز فيعينهم مدير الإقليم، وقد يكون بعضهم من الأفارقة.

وبدءاً من عام ١٩٣٩، أصبحت حكومة المستعمرة تقسم إلى إدارات ولكل منها رئيس ووكيل، وقسمت الإدارات إلى مصالح، والمصالح إلى مراكز، ويقوم الحاكم العام بتعيين جميع

الموظفين، وكلهم طبعاً من البلجيكيين، على الرغم من أن القانون يجعل هذه الوظائف مفتوحة أمام الأفارقة و البلجيكيين.

وقبل إدخال مجالس البلدية على الكونغو عام ١٩٥٧ ان لم تعرف المستعمرة أية مؤسسة حكومية إفريقية، كما منعت الإدارة الاستعمارية تشكيل الأحزاب السياسية، كما حرمت البلجيكيين المقيمين في الكونغو من الانضمام إلى الأحزاب السياسية في بلجيكا، كما حرمتهم من حقوقهم الانتخابية هناك، خوفاً من تسرب الفكر السياسي الأوربي للكونغو.

واتسمت السياسة الاستعمارية البلجيكية بمبدأ التفرقة العنصرية في كافة المجالات وذلك على الرغم من دعوة الحكومة البلجيكية، من الناحية النظرية على التعاون التام بين الموظفين الأفارقة والبلجيكيين في المسائل الاقتصادية، واستغلال الثروة الزراعية والطبيعية، كما خضع أبناء الكونغو لأبشع أنواع الاستغلال الاقتصادي.

٥- نظام الحكم الاستعماري الإيطالي:

إن دخول إيطاليا مجال الاستعمار متأخرة، فقد كان نصيبها من المستعمرات الإفريقية ضئيلاً جداً، كما حُرمت من مستعمراتها بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك لم يكن لديها سياسة استعمارية واضحة المعالم، وكان جُلَّ اهتمامها الحصول على موارد مستعمراتها الاقتصادية.

وقد فشلت محاولات الحكومة الإيطالية لدمج كل من ليبيا والحبشة بإيطالية على الرغم من لجوئها إلى سياسة محو شخصية السكان وسعيها لصبغها بالصبغة الفاشية، عن طريق فتح مراكز للحزب الفاشي في كل منهما. كما مارست سياسة التفريق العنصرية، ومنعت الأفارقة من ممارسة أي حقوق، وحاولت محو عروبة ليبيا بإصدار قانون الجنسية الإيطالية، فغيرت أسماء الشوارع والساحات العامة إلى أسماء إيطالية.

٦- نظام الحكم الاستعماري الألماني:

بعد انتقال إدارة المستعمرات من الشركات التجارية إلى الحكومة الألمانية، اختلف نظام الحكم الذي طبقته الحكومة باختلاف المستعمرات. فطبقت في بعض المستعمرات نظام الحكم المباشر، والبعض الآخر نظام الحكم غير المباشر (كما فعلت بريطانيا).

وقد حدد قانون المستعمرات لعام ١٨٨٦، وتعديلاته لعام ١٨٨٨، حدود كل سلطة من السلطات الحاكمة في المستعمرة. فكان الحاكم العام، هو المسؤول عن إدارة المستعمرة، وهو المسؤول الأول عن إدارته أمام المستشار الألماني، ويعاونه مجلس استشاري حدد القانون اختصاصاته.

وبدءاً من عام ١٩٠٧، لم تعد المستعمرات الألمانية تتبع وزارة الخارجية، وإنما أصبح هناك وزارة مستقلة للمستعمرات، تشرف على شؤونها وتصدر لها الأوامر والتعليمات.

٧- نظام الحكم الاستعماري الإسباني:

نظراً لعدم أهمية المستعمرات الإسبانية في إفريقية سواء من الناحية الاقتصادية أم الإستراتيجية، لهذا السبب لم يكن هناك سياسة استعمارية إسبانية واضحة المعالم، واتسمت مناطق الاستعمار الإسباني في إفريقيا بالإهمال والتخلف الواضح مقارنة بالمناطق الاستعمارية الأخرى.

ثانياً - السمات العامة لأنظمة الحكم الاستعمارية في إفريقيا:

على الرغم من اختلاف أنظمة الحكم الاستعمارية عقائدياً ونظرياً، إلا أنها كانت متشابهة من حيث الجوهر، وتقوم على الأسس التالية:

١. احترام العادات والتقاليد والأعراف المحلية شريطة عدم تعارضها مع مصالح الدول المستعمرة.
 ٢. تحويل رؤساء القبائل والسلاطين والملوك الإفريقيين إلى مجرد أدوات في خدمة الإدارة الاستعمارية وسياساتها الاستغلالية.
 ٣. الفصل بين المجتمع الأوربي والإفريقي.
 ٤. خضوع السكان الوطنيين لنظام قضائي خاص.
 ٥. عدم تمثيل الأتباع من الأفارقة في برلمان الوطن الأم.
 ٦. وضع إدارة المستعمرات بيد إدارات خاصة (وزارة المستعمرات، حكام المستعمرات، وإداريين محليين).
 ٧. الاهتمام بتطوير اقتصاد المستعمرات بما يخدم المصالح الاستعمارية.
 ٨. نظام تعليمي يهدف إلى تزويد الإدارة الاستعمارية بما تحتاجه من مساعدين محليين مخلصين لها ليكونوا صلة وصل بينها وبين الأفارقة.
- وباختصار، أنظمة حكم استعمارية تقوم على الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد الإداري والسياسي والثقافي.

١- الاستغلال الاقتصادي:

فقد تعرض الأفارقة لأشكال متعددة من الاستغلال الاقتصادي، من جانب القطاع الخاص والعام.

وكان من أهم أشكال الاستغلال الاقتصادي التي مارسها القطاع الخاص يتمثل بقيام الشركات التجارية الأوربية بشراء المواد الخام بأبخص الأسعار، وبيعهم البضائع المستوردة بأثمان مرتفعة، ودفع أجور بسيطة أو عدم دفع الأجور للعمال.

كما أن الإدارة الاستعمارية نفسها مارست أشكالاً أخرى من الاستغلال الاقتصادي، كان أهمها في المستعمرات الفرنسية، كالغرامات الحربية، وضريبة الرأس، والضريبة العينية. وكان لهذا

الاستغلال الاقتصادي نتائج سيئة على المجتمعات الإفريقية في مجالات متعددة اقتصادية وبشرية ونفسية.

٢ - الاضطهاد السياسي:

فقد صادرت الدول الاستعمارية سيادة الشعوب المُستعمرة، وإن أعتُرف بها العديد من المعاهدات التي وقعت معها. وقد نجم عن هذه المصادرة تعليق معظم النظم السياسية الإفريقية التي عرفت إفريقيا قبل الاستعمار، بل وتدميرها. أما تلك التي حافظت عليها القوى الاستعمارية، فقد أفرغتها من مضمونها التقليدي، وجعلت القائمين عليها مجرد أدوات بيدها، وأصبح مصيرها متعلق بمشيئة هذه الحكومات الاستعمارية.

ومن جهة أخرى، حرمت الحكومات الاستعمارية الأفارقة من حقوقهم السياسية، وأخضعتهم لتعسف الإدارة الاستعمارية واضطهادها. وأصبحت تقرر مصيرهم بدلاً عنهم.

٣ - الاضطهاد الإداري:

تجلى الاضطهاد الإداري في سياسة عدم المساواة في الأجور والرواتب بين الإفريقيين والأوروبيين العاملين في المستعمرات، وتعين الأفارقة في الوظائف الدنيا في الغدارة وحرمانهم من تولي المناصب القيادية فيها، والتمييز بينهم وبين الأوروبيين في المساكن الحكومية، والخدمات الصحية، والأحياء السكنية.

٤ - الاضطهاد والاستلاب الثقافي:

سعت الحكومات الاستعمارية لتدمير مكونات الثقافة الإفريقية من قيم ونظم ومؤسسات ثقافية وفنون إفريقية، وتجاهل ما يمكن تجاهله منها (الآثار والأوابد التاريخية). وكي يبزر وجودهم الاستعماري أمام العالم، فقد ادعوا أن الشعوب الإفريقية شعوب قاصرة، وبدائية ومتخلفة، وبحاجة لمن يأخذ بيدها على طريق الحضارة، وأن هذه المهمة الحضارية تقع على عاتق المستعمر الأوروبي المتحضر.

ويتمثل التحضير في نظر الدول الاستعمارية، سلخ الإفريقي عن ثقافته وحضارته الإفريقية، وطبعه بطابع الحضارة والثقافة الأوروبية والتأقلم مع المجتمع الغربي. وفي سبيل ذلك استخدموا وسيلتين أساسيتين هما التنصير والتعليم.

فمن خلال التنصير، سعى المبشرون إلى إقناع الأفارقة بتفاهة ديانتهم الإفريقية السلفية ودونيتها بالمقارنة مع الديانة المسيحية. واعتناق المسيحية سيؤدي إلى استلاب الأفارقة المتنصرين دينياً وثقافياً.

ومن خلال التعليم على النمط الأوروبي، هدفت الحكومات الاستعمارية إلى تكوين جيل من الشباب الأفارقة المثقفين بالثقافة الغربية والمخلصين لقضيتها، والمتحمسين لها، ليقوموا بفاعلية

في نشر الثقافة الغربية بين إخوانهم في العرق. مما سيؤدي إلى تدمير الثقافات الإفريقية، وحظر استخدام اللغات الإفريقية في التعليم.

وقد أدت هذه الأنواع المختلفة من الاضطهاد وما خلفته من آثار ونتائج سلبية في إفريقية وشعوبها، إلى تهيئة المناخ الملائم لظهور الحركات الوطنية فيها، ونضالها العنيد من أجل التحرر والاستقلال.